

من أحكام المعاملات في الفقه الإسلامى

المال وطرق استثماره في الشريعة الإسلامية

د/أمين عبد المعبود زغلول

مدرس الفقه المذهبى بالكلية

تعريف المال في مفهوم اللغة : ورد في لسان العرب لابن منظور « المال معروف وهو ما ملكته من جميع الاشياء . والجمع أموال — وفي الحديث « نهى عن اضاءة المال » قيل اراد به الحيوان اى يحسن اليه ولا يهمل ، وقيل اضاءته انفاقه في الحرام والمعاصى ، ومالا يحبه الله — وقيل اراد به التذير والاسراف ان كان في حلال مباح .

فكلمة المال من الكلمات الاولى في لغة العرب اذ كان المال قرين الوجود الجماعى للانسان فلا تقوم جماعة بغير مال ولا يعيش فرد بغير شيء يتموله ويملكه ، ومن هنا كان يطلق المال عند العرب على الابل لانها كانت اكثر أموالهم .

قال ابن الاثير : المال في الاصل ما يملك من الذهب والفضة ثم اطلق على كل ما يقتنى ويملك من الاعيان — وعليه فالمال كلمة عامة تشمل كل ما يملك من نقود أو اعيان أو اراض ، أو بناء .. الخ(١) .

المال في مفهوم العرف والاقتصاد : يقصد بالمال في العرف العام . العملة المتداولة بين الناس من معدن وورق (اى النقود) أما المقصود بالمال في الاقتصاد . فهو كل ما ينتفع به على وجه من وجوه النفع يعد مالا كما يعد كل ما يقوم بثمن مالايا كان نوعه أو قيمته ، فمن ملك أرضا فهى مال ، ومن ملك بيتا فهو مال ، ومن ملك سيارة فهى مال فكل شيء يمكن أن يعرض

(١) القاموس المحيط ج٤ ص ٥٢ مطبعة الحلبي ١٩٥٢ ، ولسان العرب

لابن منظور في كلمة (مال) .

فى السوق وبقدر له قيمة فهو مال كما أن كل شىء ينتفع به على أى وجه من الوجوه فهو مال .

هذا المفهوم الاقتصادى للمال كان معروفا عند العرب منذ الجاهلية اذ كل ما ينتفع به انتفاعا ماديا ويتبادل بعرض فهو عندهم مال .

المال فى مفهوم القرآن الكريم . ورد ذكر المال فى القرآن الكريم ستا وثمانين مرة . مفرد ، جمعا ، معرفا ، ومنكرا ، مضافا ومنقطعا عن الاضافة منها .

- ١ — قول الله تعالى : « المال والبنون زينة الحياة الدنيا » (٢) .
- ٢ — قال تعالى : « وامدحناكم باموال وبنين وجعلناكم اكثر نفيرا » (٣) .
- ٣ — قال تعالى : « انما اموالكم واولادكم فتنة والله عنده اجر عظيم » (٤) .

٤ — قال تعالى : « لن تبنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من المال شيئا » (٥) .

٥ — قال تعالى : « وقالوا نحن اكثر اموالا واولادا وما نحن بمعزيين » (٦) .

- ٦ — قال تعالى : « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » (٧) .

مما يلاحظ فى الآيات القرآنية السابقة :

١ — أن دوران المال بهذه الكثرة فى كتاب الله دليل على نظرة الاسلام الى نظرة اهتمام وتقدير لاثاره فى الحياة .

-
- (٢) سورة الكهف الآية ٤٦ .
 - (٣) سورة الاسراء الآية ٦ .
 - (٤) سورة التغابن الآية ١٥ .
 - (٥) سورة المجادلة الآية ١٧ .
 - (٦) سورة سبأ الآية ٣٥ .
 - (٧) سورة النور الآية ٣٣ .

٢ — ان تقديم المال على النفس والولد فى جميع آيات القرآن الكريم التى جمعت بينهما — « عدا آية واحدة » هذا التقديم فيه التفات صريح الى ان المال فى منزلة فوق منزلة النفس والولد .

واذا كانت اقوال اللغويين : ان الواو لا تفيد ترتيبا ولا تعقيبا . ومن ثم تقديم المال هنا لا يعنى انه مقدم على النفس فالآية انما تعرض المال والنفس فى معرض البذل فى سبيل الله كما يقول سبحانه وتعالى : « ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة » (٨) .

فهنا بذل وتضحية وقد قدمت النفس أولا ، ثم جاء المال ثانيا بذلا وتضحية بهما اذن المرء فى مجال التضحية يجعل آخر ما يقدم أعز شئء عنده .

٣ — نلاحظ ان بعض نصوص القرآن الكريم نسبت المال لافراد البشر من ذلك قوله تعالى : « ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل » (٩) . وقوله تعالى : « وآتوا اليتامى اموالهم » (١٠) وغير ذلك من الآيات ، وتارة نجد ان الله نسبه لنفسه كما فى قوله تعالى « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » .

نقول ان اضافة المال للبشر فى هذه النصوص وغيرها لا تفيد ان انبشر ملكوا المال ، وانما تفيد انهم ملكوا حق الانتفاع به فالمال مال الله وهو مالك كل شئء ، وانما سخره للبشر لينتفعوا به فاذا اُضيف اليهم فالاضافة لا يقصد منها الا ملك الانتفاع — والقاعدة ان الاضافة يكفى فيها ادنى الاسباب . ولقد اُضاف القرآن الكريم مال السفهاء الى اوليائهم لا لانهم ملكوا المال ولكن لانهم يملكون حق التصرف فيه بمالهم من حق الولاية فقال جل شأنه « ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التى جعل الله لكل قياما وارزقوهم

(٨) سورة التوبة الآية ١١١ .

(٩) سورة البقرة الآية ١٨٨ .

(١٠) سورة النساء الآية ٢ .

فيها واكسوهم وقولوا لهم قولوا معروفا» (١١) . فإضافة مال الله للبشر لأن لهم حق الانتفاع به هو من نوع اضافة مال السفهاء الى أوليائهم لأن لهم حق التصرف فيه (١٢) .

وبهذا لا يصح أن نفسر نصوص القرآن على ظاهرها مادام هناك نصوص أخرى تناقضها والقاعدة أن نصوص القرآن لا يترك بعضها لبعض وإنما تؤخذ جملة وتفسر مجتمعة والتفسير الصحيح الذي يرفع التناقض يقتضى اعتبار نسبة المال للبشر نسبة مجازية وأنه نسب اليهم لوجوده في أيديهم ولما لهم من حق الانتفاع به في الحدود التي رسمها الله . من هنا تكون ملكية الانسان للمال في حق الانتفاع به ، أما ملكية الذات فانها باقية لله تعالى بدليل أنها ستظل له بدوام ملكه بعد فناء الخلق وبالتالي فرض علينا حقوقا فيه وهو تحت أيدينا مثل الزكاة (١٢) .

ما يترتب على كون المال لله :

١ — لا يجوز لأحد كائنا من كان أن يملك المال تملكا نهائيا ولا يجوز لأحد أن يكون له على المال الا ملك المنفعة لأن حقوق الله ثابتة له جل شأنه وليس لأحد من البشر أن يتصرف فيها أو يتنازل عنها حاكما كان أو محكوما فردا أو جماعة .

٢ — ان للجماعة بواسطة ممثليها من الحكام وأهل الشورى أن ترفع يد مالك المنفعة عن المال اذ اقتضت ذلك مصلحة عامة بشرط أن تعوضه عن ملكية المنفعة تعويضا مناسبا اذ الاسلام لا يجوز الغصب ولا يحل اخذ المال بغير طيب نفس صاحبه . قال تعالى « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » .

(١١) سورة النساء الآية ٥ .

(١٢) الاقتصاد في ضوء الشريعة الاسلامية د/محمود محمد بابلي ص٦٦ — ٦٧ .

(١٣) المرجع السابق ، بحث في المال والحكم د/عبد القادر عودة .

٣ — ان الاسلام وان كان يبيع حرية الممتلك الى غير حد الا انه يجيز للجماعة بواسطة مثليها ، وباعتبارها القائمة على حقوق الله وتنظيم الانتفاع بها ان تحدد ما يملكه الشخص من مال معين اذا اقتضت ذلك مصلحة عامة لتحديد الملكية الزراعية بقدر معين ، او ملكية اراضى البناء (١٤) .

ما يترتب على حق منفعة المال للبشر :

١ — ان ملكية المنفعة تتصل بالعين كما تتصل بالشخص فيجوز لمالك المنفعة ان ينقلها الى غيره بالبيع والرهن والوصية وغيرها من التصرفات الشرعية كما انها تنتقل عن المالك بوفاته الى ورثته .

٢ — ان ملكية المنفعة انما جعلت لينتفع بها الفرد بطريق مباشر ولتنتفع بها الجماعة من طريق غير مباشر فاذا عطل المنتفع بالمال فلم ينتفع به فقد عطل انتفاع الجماعة وكان للجماعة ان ترفع يده عنه بشرط ان تعوضه عنه بما يقابل قيمته .

٣ — اذا كانت الجماعة قائمة على حق الله وهو ملكية المال فليس لها ان تمس ملكية الانتفاع المخصصة للأفراد الا من جهة تنظيم حق ملكية الانتفاع وليس لها ان تحرم ملكية الانتفاع التى جعلها الله للأفراد .

من أجل ذلك جاء الاسلام بتشريع حكيم وبخطة محكمة ودقيقة لهذا المال فى الحفاظ عليه فشرع العقوبة الحدية فى قطع يد السارق اذا كان الاعتداء عليه من أجنبى . أما اذا كان الاعتداء عليه من صاحبه فبتشريع الحجر عليه (١٥) .

نظرة الاسلام فى ملكية المال تخالف النظم الاخرى :

ان الملكية الاصلية للمال هى لله سبحانه وتعالى كما ذكرنا سالفا والاسلام من هذا المنطلق حين يعترف بملكية المال لأحاد الناس فانه

(١٤) الاقتصاد فى ضوء الشريعة د/محمود محمد بابللى ص ٦٦ — ٦٧ .

(١٥) بحث فى المال والحكم د . عبد القادر عودة ، الاقتصاد فى

ضوء الاسلام د.محمود محمد بابللى ص ٦٧-٦٨ . والمال والحكم / عبد القادر عودة .

يعترف بحق المالك في الانتفاع به ، وحق التصرف فيه طول حياته وبعد مماته لورثته . كما تحميه من كل اعتداء على ملكه من آخر أو من السلطة الحاكمة فالدولة اذا ارادت مصلحة الجماعة ان تنتزع ملكية آحاد الناس فعليها ان تؤدي عنها تعويضا عادلا لمالكها قبل نزعها .

بهذه النظرة يختلف النظام الاسلامى عن المذهب الشيوعى الذى لا يعترف بالملكية الخاصة في مصادر الانتاج ويتعارض بهذا القدر مع غريزة الانسان الفطرية في حب التملك ، ويتجاهل بهذا القدر حافزا اساسيا في توجيه النشاط الاقتصادى . كذلك يختلف نظام الملكية فى الاسلام عن نظيره فى الاقتصاد الرأسمالى حيث يكون للمالك السلطان المطلق فيما يملك بغير قيد عليه . أما الاسلام فيجعل قيود واردة على الملكية تقييد حرية المالك فى كيفية استثمار ماله ، وفى طرق التصرف فيه وفى اجتناب الضرر فى كيفية استعماله . وفى الطرق الجائزة فى كسبه الى غير ذلك من التكاليف والالتزامات التى تعرض على مالك المال لمصلحة نفسه والمجتمع (١٦) .

ما هى ملكية البشر فى هذا الكون :

ان هذا الكون خلقه الله وسخره لمنفعة البشر ، وسطلمهم عليه بما وهبهم من عقول ، وانه استخلف البشر واستعمرهم فى الارض ولكنه قيدهم بطاعته والاهتداء بهديه .

ولاشك ان البشر فى تسلطهم على الكون واستغلال ما فيه من قوى ، والانتفاع بما فيه من خبرات يحتاجون فى حفظ حياتهم والاحتفاظ بقوتهم ونشاطهم الى طعام ، ودواء ، ولباس ، وفراش ، ومأوى كما يحتاجون الى ما يستعينون به على استغلال الكون من أدوات وآلات وحيوان بكل ما يوجد فيه من مخلوقات الله فيما سخره له .

واستغلال الكون بعد ذلك يقتضى أن يسيطروا على بعض الارض .
يستنبتونها فيها الزرع ، أو يرعون ما فيها من حشائش أو يستغلون ما فيها
من اشجار ، أو ما يستغلون فيها من معادن ، أو زيوت ، أو يقيمون عليها
مساكنهم . ومخازنهم ومصانعهم ، وقراهم ومدنهم .

ثم ان عجز البشر فى طفولتهم وشيخوختهم ومرضهم يدعوهم لان يدخروا
لابنائهم ما يحييهم فى طفولتهم والى ان يدخروا لانفسهم ما يعينهم على
شيخوختهم ومرضهم .

وقد تنمو الرغبة فى ادخار القليل وتتحول الى رغبة فى ادخار الكثير
وهذا المدخر يتشكل اشكالا مختلفة تحسب ظروف كل شخص فيكون
عقارا ، أو منقولا ، أو حيوانات ، أو معادن (١٧) .

اهمية المال للانسان :

المال هو الوسيلة الوحيدة والاداة الفعالة للتضامن المادى وهو
أقوى العناصر التى لابد منها لقيام الحياة العملية ولاشك ان كل ما تتوقف
عليه الحياة فى أصلها ، وكما لها . وسعادتها ، وعزها ، واتساع عمرانها
لا سبيل اليه الا بالمال — ولما كان الاسلام ديناً عملياً ينظم بأحكامه
مقتضيات الحياة ويزاوج فى الوقت نفسه بين مطالب الروح والجسد
بميزان العدل والاستقامة وقد رسم للروح طريق سعادتها فكان من الضروري
أن يرسم : أيضاً للمادة طريق سعادتها ويأمر بتحصيل ما فيه خيرها ونفعها .

ومن هنا أمر باستثمار المال من طرق مشروعة فيها الخير للناس .
والنشاط فى عمارة الكون ، بالاختلاط والتعارف والمبادلة ومن هنا كانت
جوانب استثمار المال متعددة وهذا يستدعى أن نبين منزلته .

الكسب من العمل :

المنهاج الإسلامى منهاج دين ودنيا ، منهاج معاش ومعاد ما ترك رابطة

(١٧) الاقتصاد فى ضوء الشريعة الإسلامية د/محمود محمد بابلى
ص ٦٤ ، ٦٥ .

من الروابط ولا صلة من الصلات الا تولاهما بأفضل الرعاية ولا ناحية من نواحي الحياة الا نظم شئونها خير تنظيم ، فضلا من الله ونعمة على عباده لبيّن لهم الصراط المستقيم ويهديهم الى سبيل الرشاد ، ومما اولاه هذا المنهاج أكبر عناية شئون العمل والكسب ففرض فيها وحرم وحبب ورغب ورهب ليكفل للأفراد طيب الحياة وصالحها في عزة وكرامة تصون عليهم ماء الوجوه وتمنعهم ذل السؤال وازدراء الآخرين ومنجرهم وليكفل للمجتمع القوة والمنفعة ويسر لهم أسباب الارتقاء والتقدم ، والحياة الكريمة الفاضلة وليمكن له في الارض ، وتنطبع في النفوس هيئته ومكانته ففرض على كل قادر أن يعمل ويجد ويسعى في الحصول على رزقه هو وأهله وولده ومن تجب عليهم نفقته وان قصر في ذلك كان مضيعا لهم ، وكفى بالمرء اثما أن يضيع أهله وولده ومن يعول وواجب على كل قادر أن يجد ويعمل ليؤدي ما عليه لدينه ولامته من الحماية والدفاع وتوفير أسباب الخير والسعادة على كل امرئ أن يعمل جهد طاقته ما هو ميسر له وفيه خيره وخير دينه وخير أمته أى عمل كان فليكن هناك العالم والمتعلم الذين يشتغلون بالنافع من علوم الدين والدنيا لينشروا العلم والمعرفة وليرقوا بالأفراد والجماعات على سواء ، وليكن هناك التاجر والزارع والصانع ، ومن يعمل في أى مهنة أخرى يعود نفعها اليه والى أمته او من لم يكن ذا مال وأخذ الى البطالة والكسل وأثر الراحة على العمل فقد عصى ربه وضيع نفسه وذويه وتعرض لذل السؤال ، وتقبل الفضلات ولا يطيب له بين الناس الا الاحتقار والسخرية والتبرم به والضجر منه وكان عيالا على غيره ومن كان ذا نعمة وأعرض عن الاعمال النافعة التى يستطيع القيام بها كان عضوا أثل في مجتمعه . وقل أن تكون عاقبة أمره الانغماس في اللهو وراء الشهوات والانحدار الى الدرك الاسفل وضياع الدين والخلق والكرامة (١٨) .

والله جل قدره قد أمر بالعمل والكسب وحض على السعى في طلب الرزق ، وابتغاء فضل الله فقال جل شأنه « هو الذى جعل لكم الارض

(١٨) في ظلال القرآن الكريم سيد قطب ج ٢٨ ص ١٨ وتفسير الفخر الرازى والقرطبى في هذه الآية .

فلولا فامشوا في مناكبها واكلوا من رزقه واليه النشور» (١٩) وقال تعالى :
« فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله » (٢٠)
وراعى جلست حكمته الساعين في طلب الرزق كما راعى المرضى والمجاهدين
في التخفيف من أعمال العبادة فقال جل شأنه **« فافقرعوا ما تيسر من
القرآن علم ان سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الارض يبتغون
من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فافقرعوا ما تيسر منه »** (٢١) .

وقد امتن الله على عباده بأن يسر لهم أسباب العمل وأوقاته في البر
والبحر وطالبهم بشكر هذه النعم فقال تعالى **« ولقد مكناكم في الارض
وجعلناكم فيها معاش »** (٢٢) وقال تعالى **« ربكم الذى يزجى لكم الفلك في البحر
لتبتغوا فضلا من ربكم »** (٢٣) وروى البخارى ومسلم أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال **« لان يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل
أحدًا فيعطيه أو يمنعه »** وروى البخارى أنه عليه الصلاة والسلام قال :
**ما اكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وأن نبي الله داود كان
يأكل من عمل يده »** .

في الحديث : التاجر الصدوق مع النبين والصدّيقين ، والشهداء ،
والصالحين ، وفي الخير من طلب الدنيا حلالا تعفنا عن المسألة وسعيا على
عياله ، وتعفنا على جاره لقي الله وجهه كالقمر ليلة البدر — قال عليه
السلام **« طلب الحلال جهاد ، وإن الله يحب العبد المحترف »** .

مجالات العمل لا حدود لها في الاسلام :

ليس للعمل ومجالاته حدود في الشريعة الاسلامية فكل عمل يبلغ

-
- (١٩) سورة الملك الآية ١٥ .
 - (٢٠) سورة الجمعة الآية ١٠ .
 - (٢١) سورة المزمل الآية ٢٠ في ظلال القرآن الكريم . سيد قطب
ج ٢٨ ص ١٠١ طبعة الحلبي . والجامع لأحكام القرآن للقرطبي في هذه الآية .
 - (٢٢) سورة الاعراف الآية ١٠ .
 - (٢٣) سورة الاسراء الآية ٦٦ .

بالإنسان غاية فيها نفع له ، وليس فيها اضرار بغيره هو حل مباح يذهب فيه المرء كل مذهب ويجيء اليه من كل سبيل في الارض ، وفي الجو ، وفي البحر ، وفي التجارة ، وفي الزراعة وفي الصناعة في كل شيء وفي كل مكان وفي كل وقت منفردا أو مشاركا غيره عاملا أو صاحب عمل لا حدود ولا قيود ولذا عرف المجتمع الاسلامى للعمل قيمته في كل عصوره فكانت الحرف تنتشر في أنحائه ما بين تجارة ، وزراعة ، وصناعة وكان الكثير من العلماء والأئمة يحترفون ويعملون بأيديهم سيرا مع توجيه الاسلام واقتناعا بهديه في الكسب الحلال وبذلك لم يفرق الاسلام بين الحياة في جانبها الفكرى والعملى محطما بذلك نظرة الفلاسفة اليونانيين التى كانت تفض من شأن العمل اليدوى وتخلق طبقة من الخاملين القاعدين .

أما منهج الاسلام فانه يتمثل في أفضل الكسب ما كان من عمل اليد حيث قال عليه السلام ، ما أكل ابن آدم طعاما خيرا من عمل يده وان نبى الله داود كان يأكل من عمل يده » .

ولذا نجد الاسلام ينكر كل كسب للمال لا يصدر عن جهد ولا يقوم على بذل الطاقة سدا لمنافذ الظلم والاحتيال وهذا هو الاصل العام لحركة التبادل بين الناس .

فالبيع حلال في جميع صوره وأشكاله وأجناسه كطريق لكسب المال ، والربا في كل صوره وأشكاله وأجناسه حرام ومرفوض كطريق للكسب في نظر الاسلام ، فهو لا يعدو أن يكون امتلاك المال موردا يزيد به المال وينمو دون جهد أو مخاطرة قال تعالى « **وأحل الله البيع وحرم الربا** » (٢٤) وهكذا نجد الاسلام يعلن حربه وانكاره للكسب عن طريق الاستغلال وانتهاز ضوائق الناس وحاجاتهم لامتناس دماءهم ومصادرة نشاطهم ، يدفع بأصحاب الاموال ويحثهم على انمائها ومضاعفتها عن طريق العمل والنشاط ويضع امامهم مجالات الكسب الحلال التى لا تحد والتى تؤدى الى تحقيق الخير للمجتمع ولا تؤدى الى حياة طبقة متخمة من دماء طبقات اخرى .

هذا وقد انزلق كثير من المسلمين في هذا العصر الى هاوية الربا ،
وينبغي ان يطهروا أنفسهم ومجتمعهم من علله وأن يعودوا الى ألوان العمل
والكسب التى تتفق مع نظرة الاسلام .

والذى يتبع أنظمة المعاملات الاقتصادية فى الاسلام يجدها تسير وفق
قاعدة محددة تجعل العمل والجهد والمخاطرة وسيلة طيبة لكسب المال
ورفض وانكار كل كسب لا جهد فيه ولا تحمل ولا معاناة ، فالاسلام يرجو
أن يسود فى مجتمعه العمل للقادرين وأن يكون طريقا لكسب المال ،
والا تصير الملكية للمال أو الارض أو غيرها طريقا سهلا مأمونا للكسب ،
على أن ما أحله الله لا يحرمه أحد مهما كان .

المادة أداة خاضعة لمشيئة الانسان :

المال حقيقته ليس شرا . وليس خيرا بل هو فى حد ذاته وسيلة
لتحقيق غايات الانسان فبه يكون فى رضوان الله ونعيمه أن أحسن
استخدامه . وبه يخسر الانسان دنياه وآخرته ان أساء استخدامه ومن هنا
يكون المال نعمة لصاحبه واما نقمة عليه فيكون نعمة لصاحبه ينال به
الطيبات حينما يرعى فيه حق نفسه وولده ويؤدى منه حق الله وحق
العباد ، ويكون نقمة لصاحبه ويتحول الى نار حارقة تحرقه حين يذهب به
الى مذاهب الاسراف والتبذير ويوجهه الى موارد الشر والمعصية . ومن
هنا كانت التشريعات للمال التى سنّها الاسلام للمال قائمة على قاعدتين
أساسيتين هما :

١ — الاعتراف بالمال ومعاليته فى الحياة ومكانته فى قلوب الناس
فلم يحدد الاسلام حدود الكسب للمال وانفاقه بشئ يصادم شعور الناس
ويميل ارتباطهم بالمال . وليس هناك من تعاليم الاسلام ما يميّز فى النفس
البشرية غريزتها الكامنة الى حب المال والسعى اليه وهذا ما عبر عنه
القرآن الكريم بقوله تعالى « **وتحبون المال حبا جما** » اذن حب المال
فطرة مركوزة فى النفس لم يحاربها الاسلام بل هذبها وعدل سلوكها بخطّة
محكمة ينال بها الانسان السعادة فى الدنيا والآخرة .

٢ — الوقوف بالتشريع عند المبادئ العامة دون الخوض في التفصيلات والفروع وذلك لسببين هما :

السبب الاول : انه لا يمكن ضبط جميع الصور التي تجرى عليها المعاملات بين الناس ، ولو أمكن هذا في بيئة من البيئات أو في زمن من الأزمان لما أمكن أن يمتد ذلك الى جميع الشعوب ، وكل الأزمنة . ومن هنا جاءت الشريعة الاسلامية شاملة لعامة الانسان في جميع العصور بها المبادئ العامة والاصول لمعرفة الحلال والحرام ثم ترك للناس مجال التحرك للعمل واستثمار المال بالطرق المشروعة .

السبب الثاني : ان في ضبط جميع صور المعاملات بين الناس على امتداد الزمان وان كان هذا غير ممكن تضييقا على الناس وحجرا على عقولهم أن يفكروا أو يأتوا بجديد وأن يظلوا هكذا في طفولة الانسانية .

والاسلام هو الدين الخالد الممتد مع الحياة يريد للانسانية ، أن تبلغ رشدها واذا كان تقدير الاسلام هو هذا فان مقتضى هذا أن يترك كثيرا من التفاصيل للناس يحتكمون فيها الى عقولهم ويردون بها الى تفكيرهم ويأخذون فيها بما تقضى به مصلحتهم في ضوء سماحة الاسلام ويسره حينما يأخذ بالوسط من الامور الى جانب أنه دين يحترم العقل ويستثير ملكاته ويزكى آثاره ، ويحمد كناعته . ان من الحق عند النظر الى آية مسألة من المسائل المالية وعرضها على حكم الشريعة الاسلامية أن تستصحب هذين المبدأين وهما احترام الاسلام للمال واحترامه أيضا للعقل الانساني بالاضافة الى استصحاب المبدأ العام الذي اتسمت به الشريعة الاسلامية وهما اليسر والتخفيف . ومن هنا كان المال والعمل هما الدعامتان الاساسيتان لكل اقتصاد كما أنهما مصدر لكل طيبات الحياة فالمال يشمل كل ما سخره الله سبحانه وتعالى لنا من خير في البر والبحر في ظاهر الارض وباطنها ، والعمل يشكل كل جهد يبذله الانسان سواء اكان جهدا بدنيا أم ذهنيا أو الاثنين معا في استثمار هذه الخيرات والتنظيم لذلك هو ما شرعه الله من صنعه منذ هبط الانسان الى الارض قال تعالى : « اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو فاما ياتينكم مني هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى . ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا » .

والاسلام حين أرسى قواعد وتنظيمات لشئون المال وطرق استثماره أسسها على تعاليم خلقية وعقدية تستقر في وجدان المسلم وتجعله يذعن لها اذعاناً متبعثاً من ضميره عن طوعية واختيار وذلك كاستثمار المال في استصلاح الاراضى البور وتعميرها ، الزراعة ، احياء موات الارض ، الاقطاع ، الاحتجار ، الاستثمار بطريق التصنيع والتعدين والطاقة ، استثمار المال عن طريق التبادل التجارى وهذا يستدعى الحديث عن الشركات بأنواعها وهذا ما سنتحدث عنه في العدد القادم ان شاء الله ان كان في الغمر بقية . أما الآن فسيكون حديثنا عن استثمار المال بطريق القراض :

« القراض »

تعريفه لفظة : مأخوذ من القرض أى القطع وذلك لان كلا من صاحب المال والعامل يقوم بذلك فصاحب المال يقطع جزء من الربح الذى حصله ويعطيه لصاحب المال (٢٤) .

فالمقارض بكسر الراء هو صاحب المال « والمقارض » بفتحها هو العامل ويسمى مضاربة أخذاً من الضرب فى الارض وهو السعى الحاصل بسفر العامل ، أو سعى بذلك لان كلا من العامل وصاحب المال يضرب بنصيب فى الربح والمضارب بكسر الراء هو العامل لانه هو الذى يضرب فى الارض بسعيه وسفره (٢٥) .

والمعنى الاول : هو الراجح فى نظرى لما ورد عن بعض الصحابة لعمر رضى الله عنه فى قصة عبد الله ، وعبيد الله حينما اعطاها بعض الولاة الخراج ليوصلاه الى بيت المال وتاجرا فيه ربها فأراد سيدنا عمر رضى الله عنه أن يأخذ منهما المال مع ربحه فقال بعض الصحابة « لو جعلته قراضاً » ففى ذلك دليل على أرجحية صحة هذه التسمية فى اللغة لانهم أهل اللسان وأرياب الفصاحة والبيان واذا كان يحتج فى اللغة بقول امرئ القيس والناطقة فالحجة بتول الصحابة وأولى .

(٢٤) مواهب الجليل ج٥ ص ٣٥٥ .

(٢٥) تبين الحقائق للزليعى ج٥ ص ٥٢ طبعة بيروت .

تعريف القراض اصطلاحا : « توكيل على تجر في نقد مضروب مسلم بجزء من ربحه » (٢٦) .

شرح التعريف : قوله (توكيل) من رب المال لغيره وهذا يقتضى انه لابد فى القراض من لفظ ولا تكفى فى انعقاده المعاطاة لان التوكيل لابد فيه من لفظ . خرج به ما عداه من انواع التوكيل حتى الشركة قوله (على تجر) معناه التجارة المراد به البيع والشراء لتحصيل الربح قوله (فى نقد مضروب) أى مسكوك أى ضربا يتعامل به ومعناه أن يكون هذا النقد مختوما بختم الحاكم فيخرج غير المسكوك من التبر والنقار فلا يجوز جعله رأس مال للقراض وكذلك المسكوك المغشوش لا يصح ويشترط فيه أن يكون معلوما قدرا وصفة فلو كان مجهولا فانه لا يصح وذلك لان القراض رخصة مستثناه من الاجارة المجهولة .

قوله (مسلم) أى بدون أمين عليه لا يدين أو رهن أو ودیعة ، ولا أن جعل عليه أمينا فان تسليمه حينئذ كلا تسليم ويكون التسليم من رب المال للعامل وقوله « بجزء من ربحه » الأولى تعلقه بتوكيل لا بتجر أى أن يوكله بجزء على أن يتجر بالنقد أى بالمال كله وتعلقه بتجر يوهم أن للمتجر به الجزء مع أن المتجر به المال كله . ويشترط فى جزء الربح المشترط للعامل أن يكون من ربح المال الذى يعمل فيه فلا يصح أن يكون من ربح مال آخر غير الذى يعمل فيه العامل كما يشترط أن يكون جزء الربح معلوما كذلك بجانب الشرط الاول أى تعلم نسبته الى جميع الربح كأن يقول رب المال للعامل نصيبك من الربح الثلث أو الربع أو النصف ، أو عشرة فى المائة ، فان قال له نصيبك من الربح عشرة أو خمسون ، أو مائة مثلا من غير تحديد النسبة فان ذلك لا يجوز .

تعريف القراض عند الحنفية : ويسمى عندهم أيضا بالمضاربة . هى دفع مال الى الغير ليتجر به على أن يكون الربح الحاصل فيه بينهما على ما شرطا .

اما المشاققة : فيسمى عندهم أيضا قراضا بقولهم : دفع المالك مالا لعامل يعمل فيه وريح المال بينهما .

أما الحنابلة : يسمونه أيضا « مضاربة » وعرفوها بقولهم : « دفع مال وما في معناه معين معلوم قدره الى من يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه له أو لعبه أو لاجنبى مع عمل منه » (٢٧) .

موازنة بين التعريفات السابقة

يتضح لنا أن وجهة نظر المالكية والشافعية والحنابلة يشترطون أن يكون رأس المال نقدا غالبا ماعدا الحنفية فليس هذا شرطا عندهم لان قولهم في التعريف دفع مال فهو جنس يشمل كل متمول فاذا كان رأس المال عروضاً صح عندهم بخلاف الاثمة الثلاثة أما الحنابلة فقالوا « دفع مال وما في معناه » أى فى معنى النقد المضروب فلا يشمل عروض التجارة .

حكمه

الجواز وانه كان فى الجاهلية فافقره الاسلام لحاجة الناس اليه وهو رخصة مستثناه من الاجارة المجهولة ومن السلف بمنفعة فشرع رفقا بالناس وتيسيرا عليهم فى استثمار أموالهم مع الاستفادة بالخبرة وبذلك تتحقق المنفعة والمصلحة بين المتعاقدين .

دليل المشروعية

فقد ثبتت مشروعية القراض بالكتاب والسنة والاجماع .

أما الكتاب : قول الله تعالى : « يا أبت استاجره ان خير من استاجرت القوي الامين » فقد دلت الآية على جواز مشروعية الاجارة ، والقراض يعتبر نوعا منها كما ذكرنا سابقا .

أما السنة : ما رواه صهيب رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث فيهن البركة . البيع الى أجل والمقارضة ، وخط البر

(٢٧) تبين الحقائق للزيلعى ج٥ ص٣٥ طبعة بيروت ، المغنى لابن قدامة والشرح الكبير ج٥ ص١٣٢ .
(م ١٥ — مجلة الشريعة) .

بالشعر (٢٨) إلا أن هذا الحديث في سنده ضعف . رواه ابن ماجة .

من الاثر : ما روى أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب رضى الله عنهم خرجا في جيش الى العراق فلما قفلا مرا على أبى موسى الاشعرى وهو أمير البصرة فرحب بهما ، ثم قال لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت . ثم قال : بل ها هنا مال من مال الله أريد أن أبعث به الى أمير المؤمنين فأسلفكما ، فتبتاعان به متاعا من متاع العراق ثم تبيعانه بالمدينة فتؤديان رأس المال الى أمير المؤمنين ويكون لكما الربح . فقالا وددنا ففعل وكتب الى عمر رضى الله عنه أن يأخذ منهما المال فلما قدما باعا فريحا ، فلما دفعا ذلك الى أمير المؤمنين قال أكل الجيش أسلفه مثل الذى أسلفكما ؟ قال : لا فقال عمر : ابنا عمر أمير المؤمنين فأسلفكما أديا المال وربحه .

فأما عبد الله فسكت وأما عبيد الله فقال ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا لو هلك المال أو نقص لضمناه . فقال عمر أدياه فسكت عبد الله وراجعهم عبيد الله ، فقال رجل من جلساء عمر : يا أمير المؤمنين : لو جعلته قراضا ، فقال عمر : قد جعلته قراضا ، فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه ، وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف الربح (٢٩) .

وجه الدلالة : هذا دل على جواز هذا النوع من المعاملة ، اذ لو لم يكن جائزا لما اقترحه بعض الصحابة وأقره سيدنا عمر رضى الله عنه .
بمحضر من الصحابة .

أما الإجماع : فقد أجمع الصحابة والتابعون وتابعو التابعين الى وقتنا هذا على أن التعامل بالقراض مشروع ما لم يتعارض مع نصوص الكتاب والسنة اذن يكون الإجماع منعقد على حله .

(٢٨) سبيل السلام للصنعاني ج٣ ص ٧٦ — ٧٧ (باب القراض) .
(٢٩) تيسير الوصول الى جامع الوصول من احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ج٤ ص ٧٩ تجارية .

حكمة مشروعية القراض

يختلف الناس في مواهبهم وقدراتهم وذكائهم فقد يكون منهم الذكى والغبى ، والفنى والفقر وقد يكون احدهما يملك مالا وليس لديه خبرة فى استثماره ، وقد يكون الآخر ذا خبرة وليس لديه مال ، فأجاز المشرع الاستفادة احدهما عن الآخر وذلك كالفقر يستفيد بخبرته من مال الغنى وبهذا يتحقق الربح بينهما الذى تعمّر به الدنيا وتسير به دفة الامور ، وتتسع به الارزاق وموارد الخير وهذا يعتبر من المقاصد الضرورية فى حفظ المال واستثماره .

قال فى المقدمات : والقراض مما كان فى الجاهلية فآقر فى الاسلام لان الضرورة دعت اليه لحاجة الناس الى التصرف فى أموالهم وتثميتها بالتجارة فيها وليس كل أحد يقدر على ذلك بنفسه فاضطر فيه الى استئابة غيره ولعله لا يجبر من يعمل له منه كما جرت عادة الناس فيه فى ذلك على القراض فرخص فيه لهذه الضرورة واستخرج بسبب هذه العلة من الاجارة المجهولة على نحو ما رخص فيه فى المساقاة(٢٠)

أركان القراض والشروط الواجب توافرها فى كل ركن

أركانه خمسة :

- ١ — العاقدان .
- ٢ — العمل .
- ٣ — رأس المال .
- ٤ — الربح .
- ٥ — الصيفة .

١ — العاقدان : ويقصد بهما كل من مالك المال والعامل . ويشترط في كل منهما عدة شروط منها ما هو شرط صحة ، ومنها ما هو شرط لزوم .

شرط الصحة : التمييز : والمييز هو الذى يحسن السؤال ويدرك الاجابة عنه . وحده بعض الفقهاء بسبع سنوات بالنسبة للصبي ، وعليه فالمييز يصح منه القراض ، ولكنه لا يلزمه ويتوقف نفاذه على وليه فله أن يمضيه وله أن يرده .

أما الصبي غير المميز لصغر أو جنون أو اغماء فلا يصح منهم القراض ولا يلزم ، كما لا ينعقد القراض من غير المميز لسكر أيضا لما ورد لابن رشد في باب النكاح : اذا كان السكران لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة فلا خلاف أنه كالمجنون في جميع أحواله وأقواله الا فيما ذهب وقته من الصلوات فانه لا يسقط عنه بخلاف المجنون (٢١) وهذا السكر لا يخلو اما أن يكون بحلال كلبن حامض مثلا ، وفي هذه الحالة لا ينعقد قراضه على المعتمد من المذهب وأما ان كان السكر بحرام فلا ينعقد على المشهور .

شرائط اللزوم :

١ — **البلوغ :** ورد في تحديد سنه لبعض فقهاء المذهب بثمانية عشر عاما أو بظهور علاماته الدالة عليه وهى : انزال المنى بنوم أو يقظة ، ونبات شعر العانة الخشن لا الاصفر الخفيف ، وفرق أرنبة الانف ، وغلظ الصوت وهو خاص بالذكر وتختص الانثى بعلامتين هما الحمل والحيض .

٢ — **الرضا والاختيار :** بمعنى أن يكون كل من العاقدین مختارا في انشاء العقد فان كانا أو أحدهما مجبورا كأن أكرهه ظالم فان العقد لا يلزمه وان صح ابتداء وله بعد زوال الاكراه امضاء العقد ، أو فسخه لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

٣ — **الرشد** : حسن التصرف في الاموال اخذا وعطاء بيعا وشراء بما يتفق في تصرفه لامواله بمقتضى العقل والحكمة وما هو مطابق لاحكام الشرع الحنيف .

٤ — ملكية رب المال لرأس المال ملكية تامة حتى يتسنى له التصرف فيه وهذا لا يتحقق اذا تعلق للغير حق على رأس المال .

الركن الثاني — العمل وشروطه :

- ١ — أن يكون جميع العمل على العامل .
- ٢ — أن يشترط رب المال على العامل أن يرد اليه مال القراض بعد مدة معينة يحددها كسنة مثلا .

٣ — ألا يحجر رب المال على العامل في عمله .

بالنسبة للشرط الاول : في أن يكون جميع العمل على العامل وهذا يستدعى الحديث عما لو اشترط عليه ألا يكون عمل أصلا فلا يستحق العامل الربح الا بالعمل هذه وجهة نظر المالكية في هذه المسألة ثم اختلفوا بعد ذلك في اشتراط العامل على رب المال غلاما يعينه على أن يكون للغلام نصيب من رب المال ففى ذلك خلاف بالجواز وعدمه على راين :

الاول : بالجواز ودليله انه يجوز لرب المال أن يقارض الرجلين .
الثاني : بالمنع وحجته في ذلك أنها زيادة زادها العامل على رب المال وهذا كله اذا كان الغلام أجنبيا واما ان اشترط العامل غلام نفسه ففيها خلاف أيضا ، والاصح اذا وقع فيكون للغلام أجره مثله حتى لا يحصل جهل بأجرة العامل وقد ورد عن الامام مالك رضى الله عنه في المدونة ما نصه « لا بأس أن يشترط العامل على رب المال الغلام يعينه في المال اذا لم يشترط أن يعينه في غيره وكذلك الدابة » (٣٢) .

وبالنسبة للشرط الثانى فى تحديد المدة : ما اذا اشترط عليه مدة معينة

يحددها كسنتين أو ثلاث مثلا فاذا حدد مدة معينة وذلك بأن يقول له اعمل بهذا المال سنة مثلا أو أكثر أو اقل فيكون القراض فاسدا والعلة فى ذلك لما فيه من الغبن على العامل فى الربح لجواز أن لا يكون تاجرا أو ربح فى هذه المدة معينة بما فيه الكفاية فينقص ذلك من ربحه أيضا لما فيه من التحجير على العامل فى عمله وحينئذ يصبح القراض فاسدا وفى هذه الحالة يكون للعامل قراض مثله فى الراجح .

بالنسبة للشرط الثالث : ألا يحجر على العامل فى عمله وذلك كأن يقول

رب المال للعامل لا تتجر الا فى الصيف أو الشتاء مثلا أو مع شخص يعينه له أو أن يبيع ويشترى فى سلع معينة ففى هذه الحالة يقع العقد فاسدا وللعامل أجره مثله فى القول الراجح وعلى رب المال الخسارة كما أن له الربح ويكون العامل فى هذه الحالة أجيرا كما سبق نظيره على الراجح .

ومثل ذلك اشتراط جنس معين من السلع لا يجوز ذلك الا أن يكون ذلك الجنس من السلع لا يختلف وقتا من أوقات السنة عنه فى وقت آخر ، وكما لا يجوز أيضا تعيين نوع من نواع البيع أو الشراء والحكمة من المنع فيه من الحجر على العامل فى عمله مما يؤدى الى عدم زيادة الربح له ، ومثل ذلك مما لو اشترط رب المال عليه خصوص التصرف أو تعيين صنف من الناس الى غير ذلك من القيود التى تؤدى الى ما ذكرنا سابقا .

الركن الثالث — رأس المال . شروطه :

١ — أن يكون نقدا مسكوكا . فلو كان عرضا فانه لا يصح حتى ولو كان مثليا على أن يرد العامل مثله عند المفاصلة والانتهاء من العمل .

وحكمة المنع . من ذلك هو الفرر الذى يجلبه التعامل بالعروض والمثليات نظرا لتغير الاسواق . اذ يحتمل أن يرتفع سعر العرض ارتفاعا كبيرا يستغرق رأس المال والربح معا وحينئذ يبطل عمل العامل وقد يقل ثمن العروض ويترتب على ذلك أن يأخذ العامل من رب المال بعض رأس مال القراض .

والمراد بالنقد الذهب والفضة المضروبان ضربا يتعامل به والمراد بالضرب هو ختم الحاكم ، أو ختم الدولة ، والمراد بالنقد أيضا هو كل ما يتعامل به وليس المراد هو خصوص الذهب والفضة خاصة في زماننا لانه لا يتعامل به وإنما يتعامل بالعملة الورقية وهى عبارة عن صك يرمز الى ماله من قيمة ذهبية فى البنوك وبختم الدولة عليها وبقوة القانون أخذت حكم العملة الذهبية فأصبحت نقدا معترفا به كالذهب والفضة .

٢ — لا يصح أن يكون رأس مال القراض دينا أو رهنا كان قال رب المال للعامل لى دين على فلان أو رهن أو وديعة عند فلان أنت وكيلى فى تخلص هذا منه ثم أعمل فيه قراضا ، أو قال له عند فلان سلعة كذا أنت وكيلى فى شرائها على أن تبيعها ثم تعمل فى الثمن قراضا بعد ذلك ففى هذا كله يكون للعامل أجر مثله ابتداء لان هذا عمل زائد على القراض ثم يكون له قراض مثله عند المفاضلة ان وجد ربح من عمله .

٢ — لا يصح أن يكون رأس مال القراض دينا أو رهنا كأن قال رب
٤ — غير مضمون بالنسبة للعامل (٢٢) .

الركن الرابع — الربح ، ويشترط فيه :

- ١ — أن كون جزء الربح المشترط للعامل معروفا .
- ٢ — أن كون مشاعا غير مقدر بعدد معين .
- ٣ — أن يكون الجزء الذى يأخذه العامل من نفس الربح ومعنى ذلك أن تكون النسبة شائعة فى عموم الربح كالربع والثلث ونحو ذلك فخرج به ما اذا لم تكن شائعة بأن عين له أجرا معيناً كمائة جنيه مثلا فان العامل يصبح أجرا بذلك اما اشتراط العامل أن يكون الربح كله لضمان ذلك فلا يجوز .

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٣ ص ٥١٧ الطبى — مواهب الجليل ج٥ ص ٣٥٨ طبعة أولى ، بداية المجتهد باب القراض .

أما إذا كانت الزيادة على نسبة الربح من رب المال وتطوع بها فلا شيء فيه (٢٤) .

الركن الخامس — الصيغة ويشترط فيها :

١ — أن تكون باللفظ الواضح الذى يفهم منه مدلول التعاقد كأن يقول صاحب رأس المال اعمل لى قراضا فى هذا المال . ويقول العامل قبلت . وذلك لان القراض نوع من أنواع التوكيل فى المال ولا بد فى التوكيل من اللفظ فلا يكفى القبول بدون لفظ . كتسليم المال مثلا للعامل بدون لفظ القبول ، وعند البعض انه عقد اجارة فلا يشترط فيه اللفظ لان الاجارة يكفى فيها الاعطاء ولكن الراجح فى مذهب المالكية أن القراض ينزل منزلة الوكالة والوكالة يشترط فيها أن يكون الايجاب والقبول باللفظ فلا يكفى فيها ما يدل على الرضا وهو السكوت أو الإشارة أو نحو ذلك (٢٥) .

القراض الفاسد — وحكمه :

يفسد القراض اذا فقد شرطا من شروط صحته التى ذكرت وهذا صادق فى حالتين :

الحالة الاولى : أن يخرج القراض عن حقيقته لفقد شروطه فلا يسمى قراضا ، وهذا يكون للعامل فيه أجره المثل لانتفاء القراض حقيقة أو حكما .

الحالة الثانية : أن يفسد القراض ومع ذلك لم يخرج عن حقيقته ويظل العمل به وهذا يكون للعامل فيه قراض المثل وعلى ذلك فسنبين كل نوع من هذين النوعين على استقلال مع بيان حكمه .

النوع الاول : القراض الفاسد الذى يجب فيه أجره المثل .

قد يفقد القراض شرطا من شروط صحته ويخرج عن حقيقته فلا يكون قراضا وبالتالي يثبت فيه أجر المثل وضابط هذا النوع من القراض الفاسد .

(٢٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٣ ص٦٣ طبعة بيروت .
(٢٥) مواهب الجليل ج٥ ص٣٥٨ (وعند الحنفية والحنابلة بأن المضاربة

هو أن يكون الفساد متطرقا الى رأس المال ومادام الفساد كان في رأس مال القراض فلا قراض اذن ومكافأة العامل بعد ذلك هو أن يكون له أجر مثله أى أن له الاجر الذى يستحقه هو أو مثله على مثل ما قام به من عمل وأجرة المثل الثابتة للعامل هنا تكون في ذمة رب المال سواء حصل ربح أم لا وفي هذه الحالة . الخروج عن حقيقة القراض . يجب فسخ العقد مطلقا سواء قبل العمل أو بعده ، وإذا كان بعد العمل يجب الغاؤه فور العلم بالفساد ولا يمكن العامل من التماضى فيه لحرمة ذلك شرعا .

النوع الثانى : القراض الفاسد الذى يجب فيه قراض المثل .

قد يفسر القراض لفقد شرط من شروطه لكن يظل على حقيقته لعدم تطرق الفساد الى رأس المال ومادام رأس مال القراض سليما فلا انتفاء اذن لحقيقته .

وضابط القراض الفاسد الذى يثبت فيه قراض المثل هو أن يكون الفساد متطرقا الى جزء الربح المشترط للعامل من غير تعرض لرأس المال ، ومعنى قراض المثل هو أن يكون للعامل جزء من الربح يساوى ما يستحقه هو أو مثله على مثل ما قام به من عمل في هذا المال قراضا مع استبعاد سبب الفساد والغناء ما شرط له من الربح فلا يلتفت اليه وإذا وقع هذا النوع من القراض الذى يجب فيه قرض المثل فانه يفسخ اذا اطلعنا عليه قبل البدء بالعمل فيه ويمضى بالعمل فيه حتى يبيع العامل ما اشتراه فقط ولا يتماضى فيه أكثر من ذلك ، وبعد بيع ما اشتراه يكون له قراض المثل كما بينا .

حكم نفقة العامل من مال القراض

يجوز لعامل القراض أن ينفق على نفسه من مال القراض بالشروط الخمسة الآتية :

- ١ — أن تكون النفقة في سفر لا في حضر فلا بد وأن يسافر بالفعل أو يشرع في السفر .

٢ — يشترط في السفر أن يكون خاصا بالقراض أى مسافر لتنميته
لا لغرض آخر فلو سافر لأداء فريضة الحج أو العمرة أو سافر لغزو أو
زيارة أهل فلا نفقة له لعدم اتصال ذلك بعمل القراض وتنمية ماله فاذا
قصده شيئا آخر مع سفره للقراض جاز له ذلك ولا تسقط نفقته ويتحمل
هو من ماله الخاص قيمة نفقة حاجته وتكون نفقة القراض من مال القراض .

٣ — أن تكون النفقة بالمعروف أى بما يناسب حاله فلا يزيد شيئا على
ما اعتاده بانفاقه على نفسه من ماله فلو كان مما يتخذ خادما جاز له ذلك
من مال القراض ، كما يجوز له أن يكتسب من مال القراض أن طال به السفر
وأن يكون ذلك بالمعروف أيضا .

٤ — أن يكون مال القراض كثيرا يحتمل الانفاق والاغلا .
٥ — ألا يدخل زوجته في البلد التى سافر اليها فاذا فعل ذلك انتقطعت
نفقته يوم الدخول لانه صار كالحاضر بالبلدة فتكون نفقته على نفسه (٣٦) .

كيفية تقسيم الربح بين رب المال وعامل القراض

أولا : في حالة عدم حصوله على مكسب لم يكن للعامل شيء .
ثانيا : اذا تعرض رأس المال للخسارة فانه يأخذ من الربح بقدر
ما يفي برأس المال فاذا لم يكن زيادة ولا ربح فلا شيء للعامل أيضا .
ثالثا : أما اذا كسب المال ولم يتعرض للتلف منه شيء ، أو تلف بعض
رأس المال وكان الربح يفي بهذه الخسارة ويزيد فهما اللذان يأتى فيهما
التقسيم ونوضح ذلك بالأمثلة .

في حالة ما اذا كان العامل أكثر من واحد فان الربح يقسم بينهما حسب
عملهما على معنى أنه لو كان لرب المال الثلث ولكل عامل ثلث ثم نظرنا

(٣٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ج٣ ص٧٤ طبعة
بيروت المكتبة التجارية ، وشرح الخرشى ، ومواهب الجليل (باب القراض)
وقال الشافعى رحمه الله ينفق من مال نفسه مطلقا الا ان يأذن له رب المال .

فوجدنا أحد العاملين أكثر نشاطا من الآخر فاننا نأتى بالثلثين ويقسم بينهما بنسبة عملهما ولو دخلا على عدم الجبر بالربح لم يعمل به والشرط ملغى .
أما إذا كان العامل واحدا فالامر واضح (٣٧) .

القاعدة في خلك :

ان رأس المال اذا خسر منه شيء أو تلف بأفة سماوية أو سرقة لص فان الخسارة تجبر من الربح ولو دخلا على عدم الجبر بالربح لم يعمل به والشرط ملغى . وهذا بخلاف الزكاة على رأس المال فان الراجح فيها أن تحسب من رأس المال ولا تجبر من الربح — وإذا كانت الخسارة كما سبق ذكره تجبر من الربح فيكون الباقي من رأس المال بعد التلف أو الخسارة يكمل من الربح ، ثم اذا زاد شيء بعد ذلك يقسم بين المالك والعامل بحسب الشرط الذى دخلا عليه فاذا قسم الربح قبل أن يقبض المالك رأس ماله عمل بهذه القاعدة فيرد العامل ما أخذه من الربح ويكمل به رأس المال في حالة الخسارة .

حكم موت العامل قبل المفاصلة :

إذا مات العامل وعنده مال القراض وكان ذلك ثابتا ببينة كعقد أو اقرار سبق منه امام شهود فانه في هذه الحالة يحلف المقارض انها لم يتفاصلا ولم يتسلم منه شيء ويأخذ من تركة العامل قيمة مال القراض وان لم يوجد شيء منه عند العامل لاحتمال أن يكون أنفقته على نفسه أو تلف بتقريط منه الا اذا أقر العامل بأنه وضعه في مكان كذا وبالبحث عنه لم يوجد ففى هذه الحالة لا شيء للمقارض لانه ثبت عدم تلفه والعامل أمين فيصدق في دعواه ، ومثل ذلك ما لو طال الزمن ولم يتفاصلا ثم مات العامل فلا شيء لرب المال لاحتمال أن يكون قد رده لصاحبه بناء على سكوته وعدم المطالبة به .

منع استثمار المال بطريق الاحتكار

تعريف الاحتكار لف : احتباس الشيء انتظار لفلائه .

شرعا : اشتراء طعام ونحوه وحبسه الى الفلاء (٢٨) .

فكل من حبس سلعة أو ساعد في حبسها وجمعها من الاسواق حتى تشد حاجة الناس اليها ثم يطرحها في الاسواق وليس هناك من ينافسها فيفرضها على الناس بثمان فاحش مستغلا بذلك شدة الحاجة اليها انها هو اكل لاموال الناس بالباطل وتهديد لحياتهم .

آراء العلماء في الاحتكار :

ذهب أبو حنيفة والشافعي وآخرون من أهل العلم الى أن حبس الاقوات محرم عند حاجة الناس اليه . ومما يدل على اعتبار الحاجة وقصد رفع الاسعار ارتفاعا فاحشا على المسلمين « من احتكر الطعام اربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء الله منه » (٢٩) .

ويرى الاوزاعي أن المحتكر هو الشخص الذى ينزل الاسواق ويشترى جميع ما بها من سلع فيحبسها على الناس وكان قاصدا بذلك اضرار المسلمين على معنى حبس السلع ليرتفع ثمنها ارتفاعا باهظا فهو حرام قطعا أما ان اشترى البعض وكف عن شراء البعض وكانت الاسعار رخيصة ولم يترتب على عمله هذا ارتفاع اسعار ولا حبس اقوات فهذا العمل ليس بمحرم اذا كان ما يشتريه يعرضه على الناس وقت حاجتهم اليه بأثمان معتدلة فهذا النوع ربما يكون مستحبا .

(٢٨) حاشية ابن عابدين — باب البيوع — كتاب الخراج للشرق الحكيم لابن القيم ص ٢٨٤ .

(٢٩) نيل الاوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٤٩ .

والحاصل ان أدى حبس السلع بيد المشتري الى الاضرار بالمسلمين لانهم في حاجة ماسة اليها ، أو أدى حبسها الى ارتفاع اثمانها فان هذا هو الاحتكار المنهى عنه يستوى في ذلك الكساء والغذاء وقوت الحيوان والانسان على السواء فالمدار هنا في هذه المسألة ان أدى حبس السلع الى لحوق الضرر بالمسلمين أو أدى الى ارتفاع الاثمان ارتفاعا يجاوز حد الاعتدال فقد اتفق الفقهاء على أن ذلك محرم في الاقوات والامور الضرورية هذا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من احتكر يريد ان يغالى المسلمين فهو خاطيء وقد برىء من ذمة الله (٤٠) .

هذا وقد ضيق بعض الفقهاء مواد الاحتكار وخصها بأنواع الطعام الا اننا لا نجد لهذا التخصيص مرجحا هذا بالنسبة للسلع الضرورية .

أما السلع الكمالية فهل هي كغيرها من الضروريات أم لا . ويرى الغزالي في احياء العلوم أن غير الضروري في محل النظر وضابطها هي عبارة عما ليست من الاقوات ولا معينة عليها وطرو غيره الباب على وتيرة واحدة فهو يرى أن كل شيء يؤدي الى ارتفاع الاسعار أو الحاق الضرر محرم والرأى عندى أن من طرو الباب على وتيرة واحدة خير وأحسن .

أولا : لقوله عليه الصلاة والسلام (لا يحتكر الا خاطيء) والفعل الواقع في سياق النفي من قبيل النكرة فهي تقيد العموم .

ثانيا : قوله عليه الصلاة والسلام (من احتكر حكرة ليفل بها على المسلمين) عام يتناول الضرورى والكمالى من غير فرق .

وهكذا ضرب الاسلام في غير هواة ولا رحمة على يد المحتكر لانه عضو فاسد في الجماعة المسلمة ، وقد اتفق الفقهاء على تحريمه والكسب به كما أن استثمار المال عن طريقه خبيث لا يحل لصاحبه لانه يشبه الربا في كونه كسبا للانتظار .

أسباب تحريم الاحتكار :

١ — المصرة الشديدة التى تنزل بالمستهلكين لعدم التكافؤ بين الثمن والسلعة المحتكرة .

٢ — الكسب والاستثمار فيه بطريق الانتظار لحرم وذلك أن المحتكر بحبس السلعة عن التداول فيها منتظرا الفرصة المواتية ليحرز كسبا فاحشا ، ومما لاشك فيه أن مثل هذه التصرفات تشبه الربا فى بعض أوجهه وطرق أسلوبه ونتائجه وبذلك تتخلل النظم الاقتصادية وتنهار دعائمها وأخيرا أستطيع أن أنبه أن شر ما توكل به أموال الناس بالباطل ما كان بوسائل غير مشروعة وطرق غير نظيفة كالرشوة ، واستثمار المال بطريق المقامرة ، واستثماره فى الانتاج الضار كالخمر وغيره ، أو بطريق الغش والاحتيال أو بصورة اجمالية . كل ما هو بطريق غير مشروع والنتيجة من كل هذا . أن الغش والاحتيال يذهب بركة المال ويؤدى الى نقصه أو نفاذه كما أن الذى يخادع ويحتال فى معاملاته يعرف بين الناس بعدم طهارة اليد فينصرفون عنه الى معاملة غيره فيفوته أرباح كثيرة كانت تنمى ماله لو جرى فى مبيعاته على نصيح وإمانة لقد قيل للزبير رضى الله عنه — بم بلغت من اليسار ما بلغت ؟ فقال « لم أرد ربحا ولم اكتم عيبا » (٤١) وما أكثر ما نحن عليه الآن فى معاملتنا المالية من صور الاحتيال بدعوى البائع أن هذه البضاعة لا توجد الا عنده أو أعطى بها عشر أو مائة . وهو لم يعط بها هذا الثمن المسمى وتكبر الجريمة اذا اكد هذه الدعوى بيمين فيستحق قسطا كبيرا من وعيد الله تعالى : « ان الذين يشترون بعهد الله وإيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم فى الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يذكهم والله عذاب اليهم » (٤٢) .

(٤١) المال واستثماره فى الاسلام د . شوقي عبده السامى .

(٤٢) سورة آل عمران الآية : ٧٧ .

لقد رسم الاسلام طريقا للبشرية كفل لها الخروج من حيرتها ، والبرء من هذه الآفات الضارة والنزعات الشيطانية قال تعالى : « ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيمًا » .

هذا هو المنهاج الاسلامى وتلك هى تعاليمه الحكيمة فى تكريم الانسانية والوفاء بحقوقها بين الناس جميعا على اختلاف اجناسهم واللوانهم ودياناتهم وطبقاتهم فعجبا لمن بعد عن هذا المنهج واتبع طريق الهوى والضلال . فاللهم لطفا بعبادك يا أرحم الراحمين ، واكشف عن الانسانية هذا البلاء المبين .

د . أمين عبد المعبود زغلول